المرفوعات من الأسماء في تفسير (عيون التفاسير للفضلاء السماسير) دراسة وصفية تحليلية

أ.د.دلسوز جعفر البرزنجي
جامعة السليمانية/ كلية اللغات/ قسم اللغة العربية

م.م.فريدون أحمد عزيز
جامعة السليمانية/ كلية اللغات/ قسم اللغة العربية

(هذا البحث، مستل من أطروحة دكتوراه للباحث فريدون أحمد عزيز، بإشراف أ.د.دلسوز جعفر البرزنجي، وهو من متطلبات ماقبل مناقشة الأطروحة)

پوختە

پاشئەوەی زانایانی زمانی عەرەبی، بناغەی ڕێزمانی عەرەبییان دانا و دواتر قسەکەرانی ئەو زمانە پابەندبوون بەو ڕێزمانەوە، باشترین شوێن کە بەڕوونی ئەو ڕێزمان و یاسا زمانییانەی تێدا بەرجەستە کرا و جێبەجێکرا، تەفسیرەکانی قورئانی پیرۆز بوون، زانایانی لێکدەرەوەی قورئان سەرجەم ڕێزمانی عەرەبییان بە ڕوونی لەکاتی تەفسیرکردنی قورئاندا، تاوتوێ کرد و لێیان کۆڵییەوە. لەبەرئەوە بۆ ئێستا، توێژینەوە لەو تەفسیرانە، سەرلەنوێ چاوخشاندنەوەیە بە ڕێزمانی عەرەبیدا، بۆ ئەو مەبەستە توێژەر یەکێک لە تەفسیرەکانی قورئانی پیرۆزی هەڵبژارد، ئەویش تەفسیری (عیون التفاسیر)ـە کە نووسەرەکەی "شێخ شەهابەددینی سیواسی"یە و لەبنەڕەتدا تورکە، بەڵام تەفسیرەکەی پڕە لە بۆچوونی زمانەوانی و هەڵگری ئەوەیە توێژینەوەی وردی لەسەر بکرێت. توێژەر لەو تەفسیرەدا بابەتێکی بۆ توێژینەوە هەڵبژاردووە کە بریتییە لە "المرفوعات" و بۆچوونەکانی سیواسی تاوتوێ کردووە و گەڕاوەتەوە بۆ بنەڕەتی ئەو بۆچوونانە لەکتێبە زمانەوانییە دێرین و نوێیەکاندا.

ABSTRACT

After the Arabic language linguists had established its foundational grammatical rules and the users of the language observed those rules, the best area where those grammatical and linguistic rules were realized and applied was Qur'an exegeses. The scholars of the Qur'an exegesis clearly discussed and investigated all the Arabic grammatical rules while trying to explicate the Qur'an. That is why conducting research about those Qur'an exegeses now means reviewing the Arabic language grammar. To do so, the researcher has chosen the Turkish Sheikh Sahabaddin Siwasi's exegesis of Qur'an. His exegesis is permeated with linguistic viewpoints that deserve to be studied in detail. In Siwasi's exegesis, the researcher has chosen the topic of Al-Marfū'at; he discusses Siwasi's perspectives by investigating their origins in the traditional and modern linguistic books.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الفرقان بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على رسوله، أفصح الناطقين بلغة القرآن الكريم، أما بعد.

لقد أنزل الله سبحانه القرآن الكريم وأودع فيه ما أعجز الإنسان عن الإتيان بمثله على مر السنين، فانكب العلماء على دراسته واستخراج لآليه وتدبره وتفسيره واستنباط الأحكام والفوائد والقواعد منه، كل حسب اختصاصه، ولعلماء اللغة شأن كبير في هذا المضمار، وكان السابقون حينما فسّروا القرآن، لم يَفتْهُم أن يعصروا جل ذاكرتهم اللغوية وعلومهم النحوية في مصنَّفهم، فكانت التفاسير موسوعة قيمة ثرية بمادة لغوية واسعة.

انطلاقا من هذه الرؤية، اخترنا مصنَّفا تفسيريا من مصنَّفات القرن التاسع للهجرة، وهو (عيون التفاسير للفضلاء السماسير) للشيخ شهاب الدين السيواسي، واستقر رأينا على دراسة (المرفوعات من الأسماء) فيه، وقد قسمنا البحث على مقدمة ومبحثين، خصصنا المبحث الأول للتعريف بالمفسر وتفسيره، في مطلبين، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه عبر مطلبين موضوع المرفوعات من الأسماء، واتبعنا في الترتيب طريقة ابن مالك في ألفيته، فبدأنا بالمبتدإ والخبر ثم النواسخ، وهي عوامل تدخل على ما كان في الأصل مرفوعا، أي كان الأصل هو المبتدأ والخبر، وقد ذكر المفسر من أنواع النواسخ، كان وأخواتها والمشبهات بـ(ليس)، وأفعال المقاربة والحروف المشبهة بالفعل ولا النافية للجنس.

فاللهَ نسأل، أن يكون بحثُنا خدمةً صغيرة للقرآن، ولغة القرآن، إنه نعم المولى، ونعم النصير.

المبحث الأول: شهاب الدين السيواسي وتفسيره

المطلب الأول: ترجمة المؤلف ونبذة من حياته:

هو العالم الجليل، الفاضل الشهير، أحمد بن محمود الأياثلوغي، أو الأياسلوغي، الملقب بـ(الشيخ شهاب الدين)، والمشهور بـ(السيواسي)، نسبة إلى مدينة سيواس، وهي مدينة تقع في منطقة أناضول وسط تركيا حاليا، والتي ولد الشيخ الشهابي فيها. وقد كان يعرف في مدينة سيواس باسم "شهاب الدين ده ده" أي "الجد شهاب الدين". أما في المراجع العلمية فقد كان معروفا بـ"شهاب الدين السيواسي" (ينظر: طاشكبري زادة (د.ت): ٢٢/١)، كعَلم فارق له عن غيره من العلماء السيواسيين المنتسبين للمدينة.

أما ما يخص مولد الشيخ السيواسي، فإن المصادر التي ترجمت لحياته، لم تتعرض لتأريخ مولده، ولكنّ الأقرب أنه ولد في بداية الثمانينات من القرن الثامن للهجرة (٧٨٠هـ)، لأنه من علماء الدولة العثمانية إبان مدة حكم السلطان بايزيد الأول المتوفى (٨٠٤هـ) وأنه ضمن علمائه (ينظر: رياض زادة، ١٩٨٣: ٢١٣/١).

ولبى الشيخ شهاب الدين السيواسي نداء ربه سنة (٨٦٠هـ - ١٤٥٥م) على أصح الأقوال، ودفن في مدينة (سلجوق) وهي قريبة من ولاية إزمير اليوم، وكتب على قبره تأريخ وفاته: الثاني من ربيع الأول سنة ٨٦٠هـ، يوم الأحد. وقبره معروف في البلدة "يزار ويتبرك به" على حد تعبير طاشكبري زادة (طاشكبري زادة (د.ت): ٢٢/١).

نشأته العلمية:

بدأ الشيخ السيواسي حياته عبدا لبعض أهالي بلدته سيواس، فأنعم الله عليه بالتحرر من العبودية وفضّله بخدمة كتابه العزيز، عني السيواسي بأخذ العلوم الآلية كالنحو والصرف والبلاغة، في صغره من علماء بلدته سيواس، ثم انتقل إلى دراسة العلوم العالية كالتفسير والحديث والفقه وغيرها، وأصبح عالما مفسرا فقيها، وفاق أقرانه وتميز عليهم

(ينظر: طاشكبري زادة (د.ت): ٢٢/١. الأدنوي، ١٩٩٧: ٣٠٧/١). و اشتهر الشيخ بصفته "مفسرا" و"فقيها" و"صوفيا" في الأوساط العلمية في زمانه وبعده.

مصنفاته:

أثرى السيواسي المكتبة الإسلامية بمصنفات شتى، حيث كانت له اليد الطولى في مختلف العلوم الإسلامية، ووفقا لما ذكرته كتب التراجم، فإن له هذه المصنفات: (ينظر: الباباني، ١٩٥١: ١١٨/١. حاجي خليفة، ١٩٤١: ١٢٤٩/٢، ١٥٤٥/٢، ١٧٠٨/٢. طاشكبري زادة (د.ت): ٢٢/١. الزركلي، ٢٠٠٢: ٢٥٤/١. كحالة، د.ت: ١٧٢/٢. السيواسي، ١٩٩٦: ٨).

١. (عيون التفاسير للفضلاء السماسير)، في علم التفسير.
٢. (رياض الأزهار في جلاء الأبصار)، في علم الحديث وأصوله.
٣. (شرح السراجية) في الفقه.
٤. (رسالة النجاة من شر الصفات)، و(جذب القلوب إلى طريق المحبوب) في التصوف.
٥. (شرح المصباح للمطرّزي) و(شرح لب الألباب)، في علم النحو.
٦. (عيون التواريخ) في علم التأريخ.

المطلب الثاني: فكرة عامة حول التفسير

عنوانه:

سمى السيواسي تفسيره هذا (عيون التفاسير للفضلاء السماسير)، واشتهر بين العلماء بـ(تفسير الشيخ) (طاشكبري زادة (د.ت): ٢٢/١-٢٣. رياض زادة، ١٩٨٣: ٢١٣/١)، أو (تفسير الشهابي). وقد جاء في نهاية إحدى نسخه (وهي نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة رستم باشا بتركيا. ينظر: السيواسي، ١٩٩٧: ١١): فرغت من نسخ هذا التفسير الشهابي، نسبة لشهاب الدين السيواسي.

أما معنى كلمة (السماسير)، فالسماسير، والسماسرة: جمع سمسار، معرّب: سيب سار، بالفارسية، وهو في الأصل: المتوسط بين البائع والمشتري، وقيل: هو مالك الشيء وقيّمه، وقيل: هو الذي يبيع البُرّ. ومن المجاز: السمسار: السفير بين المحبين. والمصدر في الكل: السمسرة، وجمع السمسار: سماسرة، وسماسر، وسماسير، والمرأة: سمسارة، وسمسار الأرض: العالم بها (ينظر: الفراهيدي، ٢٠٠٥: ٤٤٤، ابن منظور، ٢٠٠٦: ٢٨٢/١٤، الأزهري، ٢٠٠١: ١٠٧/١٣). ولعل المؤلف جمعها على سماسير بدلا من سماسر، للمحافظة على السجع ومراعاة الفاصلة (ينظر: السيواسي٢، ٢٠٠٠: ٤١).

إذًا، يبدو أن الشيخ السيواسي أراد من وراء عنوان تفسيره الإشارة إلى أن هذا التفسير، أحسن ما في التفاسير للأشخاص الفضلاء المتوسطين بين القرآن وعامة الناس. أو خلاصة ما في التفاسير لأجل طلاب العلم الفضلاء سماسرة العلم، أو أهم ما في تفاسير المفسرين الفضلاء السابقين، أو "صفوة ما ذكره المفسرون في كتبهم مما يبين مراد الله تعالى لكرام قوم ووجهائهم (السيواسي٢، ٢٠٠٠: ٤١)، وأن هذا التفسير ألف وجُمع من أمهات كتب التفسير لأجل طلبة العلم وأهله، الذين هم واسطة بين القرآن الكريم وبين عامة الناس في شرح ألفاظه وتقريب معانيه لهم" (السيواسي١، ٢٠٠٠: ٣١)، أو خلاصة ما في مصنفات السابقين في بيان معاني القرآن للأشخاص الفضلاء المتوسطين بين القرآن والمسلمين.

مكانة التفسير العلمية:

إن العالم الجليل الإمام السيواسي ألف مصنفه هذا بعد نضج فكره وسعة علمه وكثرة اطلاعه وتحصيله العلمي في العلوم الإسلامية المختلفة، وهذا التحصيل جاء نتيجة تلمذته على يد كبار علماء عصره، وكذلك نتيجة تبحره في

دراسة كتب الأقدمين السابقين، حيث جعله ذا شهرة ومكانة علمية، يأتي إليه طلبة العلم كي يتلقوا العلم على يديه. فكثرة طلابه، وسعة علمه، دفعته لتصنيف هذا التفسير كي يكون منهجا علميا لطلاب العلم، ميسر الفهم، فكان هذا التفسير، و كتبت شهادة الميلاد له.

وقد أشار نفسه إلى ذلك في مقدمة التفسير بعد أن ذكر تصانيف السابقين وصعوبتها على بعض طلاب العلم، قال "فالتجأت إلى الله... أن أنتخب من تلك التفاسير، تفسيرا مختصرا.." (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٩/١)، لذلك فإن تفسيره ذو شأن في الوسط العلمي حينها، انتفع به طلاب العلم، وهو موسوعة تفسيرية قيّمة، جمعت أكثر ما قاله علماء التفسير قبله، حتى صار مرجعا لآخرين أخذوا منه وجعلوه من مصادرهم، مشيرين إليه في مصنفاتهم، ولاسيما بعض أئمة التفسير الذين اشتهروا بكتبهم فتأثروا بتفسير العيون. إذًا، نظرا لمكانة السيواسي العلمية ومشاركته في عدد من العلوم، لم يتردد العلماء في النقل من تفسيره واعتماد أقواله وآرائه، فنذكر منهم:

١ـ الإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، فقد نقل عنه في كتابه (الحاوي للفتاوي) نصا في أن كل مسجد بُني مباهاة ورياء وسمعة أو لغرض غير وجه الله، أو بمال غير طيب، فهو لاحق بمسجد الضرار (ينظر: السيوطي، ١٩٨٣: ٢٢/١، السيواسي، ٢٠٠٦: ١٥٧/٢. السيواسي١، ٢٠٠٠: ٤٤)، مبتدئا قوله هذا بـ"وقال صاحب عيون التفاسير".

٢ـ العلامة الإمام أبو سعود العمادي (ت٩٥١هـ) صاحب التفسير المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) وهو تفسير مشهور، وقد نقل عنه في بعض المواقع. من أمثلته: عند تفسير قوله تعالى (أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (٢٤)) {إبراهيم:٢٤}. نجد عبارة أبي السعود تكاد تكون متطابقة مع عبارة الشيخ السيواسي ما يرجح تأثر أبي السعود به، مع أنه لم يصرح باسم السيواسي (ينظر: أبو السعود، د.ت: ٤٣/٥، ينظر: السيواسي١، ٢٠٠٠: ٤٤، السيواسي٢، ٢٠٠٠: ٣٩، السيواسي٤، ٢٠٠٠: ١٠).

٣ـ الإمام إسماعيل حقي البروسوي (ت١١٣٧هـ) وهو إسماعيل حقي بن مصطفى الإسلامبولي الحنفي، مفسر تركي، (ينظر: الزركلي، ٢٠٠٢: ٣١٣/١)، صاحب تفسير (روح البيان)، فقد صرح عند تفسير قوله تعالى (لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (٢)) {البقرة:٢} وبعد أن نقل عن السيواسي، قال: "كما في الوسيط والعيون"، وفي تفسير الآية الثامنة عشرة من سورة البقرة صرح مرة ثانية باسم تفسير عيون التفاسير بقوله "وفي التيسير والعيون أن المنافقين أظهروا كلمة الإيمان..." (حقي، د.ت: ٣٠/١، و ٦٧/١. ينظر: السيواسي٢، ٢٠٠٠: ٣٩).

٣ـ المفسر الشيخ لطف الله الأرضرومي (ت١٢٠٢هـ) (هو لطف الله بن محمد الأرضرومي، الحنفي، عالم مشارك في بعض العلوم، قدم حلب وتوفي بها، من تصانيفه: تفسير القرآن، توفي سنة (١٢٠٢هـ ـ ١٧٨٨م). ينظر: كحالة، د.ت: ١٥٥/٨): في كتابه (راموز التحرير والتفسير) عند تفسير قوله تعالى (إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ (١١)) {النمل:١١}، قال بعد نقله عن تفسير العيون: "وصرح به صاحب العيون" (ينظر: السيواسي٢، ٢٠٠٠: ٤٠).

فضلا عن ذلك، فإن عامة المسلمين في مشارق الأراضي الإسلامية إلى مغاربها، انكبوا على نسخ كتاب "عيون التفاسير للفضلاء السماسير"، ودراسته، والاستفادة منه، ما يدل على أهمية هذا التفسير وسهولة عباراته وزخره بالعلوم الإسلامية، كالفقه و النحو وغيرهما، فانتشرت نسخه في موطنه الأصلي: تركيا، ثم في المملكة العربية السعودية، وفي أرض الكنانة، وفي المغرب، بل تعدى أمره بلاد المسلمين، وانتقل ـ فيما بعد ـ إلى بلاد الغرب، الأوربية منها والأمريكية. كما سنشير إليه في تحقيقات التفسير.

تحقيقات التفسير:

لقد كان كتاب "عيون التفاسير للفضلاء السماسير" مخطوطا وُضِع على رفوف المكتبات التي تضم مخطوطات المصنفين القدماء، وانتشر قديما في المشرق الإسلامي إلى مغربه، لم يشد اهتمام الباحثين، حتى رأى النور في الربع الأول من القرن الرابع عشر الهجري، أي بعد خمسة قرون من تأليفه. وذلك حينما تم تحقيقه في بلد بعيد عن موطنه الأصلي، وامتدت إليه يد المحققين والباحثين في حقل التفسير من الدراسات العليا.

لقد حقق "عيون التفاسير" أكثر من مرة، واستطاع الباحث أن يحصل على عدة تحقيقات للتفسير، منها:

أولا: تحقيقات جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية/ جمهورية السودان:

هذه التحقيقات جرت في كلية الدراسات العليا والبحث العلمي/ دائرة العلوم الشرعية، واعتمدت على عدة نسخ مخطوطة، وهي النسخ الموجودة في (المكتبة الوطنية بـ"فينا" بالنمسا، مكتبة رستم باشا في تركيا، مكتبة جامعة "برنستون ـ نيوجرسي"/ الولايات المتحدة الأمريكية، المكتبة العامة بـ"تطوان ـ الرباط"/ المغرب. مكتبة "شستربتي"/ إيرلندا). وهذا دليل على توسع الرقعة الجغرافية التي انتشر فيها تفسير عيون التفاسير، ويظهر اهتمام الناس به، سواء بنسخه ودراسته، أم بمرافقته في السفر والتجوال حتى وصل بعض نسخه إلى بلاد الغرب. وتقع هذه التحقيقات في أكثر من (٣٥٠٠) صفحة، قام بها ثلاثة طلاب لنيل درجة الدكتوراه في تخصص التفسير وعلوم القرآن، بين عامي (١٩٩٥ و١٩٩٧)، وهي غير منشورة. وقد أشرنا إلى هذه التحقيقات بـ(السيواسي، ١٩٩٥، السيواسي ١٩٩٦، السيواسي ١٩٩٧).

ثانيا: تحقيقات جامعة الأزهر:

هذه التحقيقات جرت في كلية أصول الدين/ قسم التفسير وعلوم القرآن، واعتمدت على نسخ مخطوطة للتفسير موجودة في المكتبات الآتية: (مكتبة الساقزلي ضمن مجموعة مخطوطات المكتبات الموقوفة في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، المكتبة المحمودية أيضا من ضمن مخطوطات مكتبة الملك عبدالعزيز، دار الكتب المصرية/ القاهرة، مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود/ الرياض). وتقع في (٣٣٠٠) صفحة وقام بها أربعة طلاب لنيل درجات الماجستير والدكتوراه، وهي غير منشورة، وقد أشرنا إلى هذه التحقيقات بـ(السيواسي١، ٢٠٠٠، السيواسي٢، ٢٠٠٠، السيواسي٣، ٢٠٠٠، السيواسي٤، ٢٠٠٠).

ثالثا: تحقيق الباحث التركي الدكتور بهاء الدين دارْثما:

من جانب آخر تم تحقيق التفسير كاملا، من قبل باحث تركي وهو الدكتور بهاءالدين دارْثما في إسطنبول، واعتمد هذا الباحث على سبع نسخ مخطوطة من التفسير موجودة في مكتبات (بروسة، مغنيسيا، وإسطنبول بمكتباتها: مكتبة السليمانية/ قسم السلطان أحمد، مكتبة السليمانية/ قسم محمود باشا، مكتبة السليمانية/ قسم يوسف آغا، مكتبة السليمانية/ قسم حاجي محمود أفندي، مكتبة السليمانية/ قسم ولي الدين أفندي، مكتبة بايزيد)، كنسخ رئيسة للتحقيق، إضافة إلى إشارته إلى وجود ثمانين نسخة مخطوطة للتفسير في مكتبات إسطنبول وحدها. وقد طبع هذا التحقيق سنة ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م، الطبعة الأولى من دار صادر/ بيروت، و مكتبة الإرشاد/ إسطنبول، ويقع في أربعة مجلدات يصل عدد صفحاتها (١٣٣٠) صفحة.

وبعد مقارنة التحقيقات كلها معا، ارتأينا أن نجعل هذا التحقيق، الأساسَ في دراستنا هذه للتفسير. لكونه قام به محقق واحد، وليس أكثر من محقق، ولكون المحقق تركيًا واستطاع الحصول على نسخ مخطوطة كثيرة للتفسير في مكتبات عدة في تركيا، والتحقيق طبع على شكل كتاب ونُشِر. وقد أشرنا إليه بـ(السيواسي، ٢٠٠٦).

المبحث الثاني: المرفوعات من الأسماء

المطلب الأول: المبتدأ والخبر:

أولا: المبتدأ

المبتدأ والخبر هما شطرا الجملة الاسمية، أطلق عليهما علماء النحو مصطلح "المسند والمسند إليه" (سيبويه، د.ت: ٢٣/١)، أو "المبني والمبني عليه" (هادي، ٢٠١٤: ١٠٧/١)، فعرّف سيبويه المبتدأ بأنه "كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول، والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليه" (سيبويه، د.ت: ١٢٦/٢).

وقد اختلف تعبير الشيخ شهاب الدين السيواسي عن المبتدأ، مرة يقول "مرفوع بالابتداء" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٣٥/٢)، وتارة يقول "رفع بالابتداء" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٦٤/١)، وأخرى "رفع على الابتداء" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٦٢/٣)، و"المبتدأ" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٠٢/٤). ويقصد المفسر بقوله "مرفوع بالابتداء، على الابتداء"، أن هذه الكلمة مبتدأ.

عامل الرفع في المبتدأ:

لقد شغل العلماء بالعامل والمعمول كثيرا، فعقدوا له شروطا وأحكاما وأصولا، بل أصبح العامل نظرية قائمة بذاتها سار عليها جميع الأبواب النحوية. وأصبحت "دستور النحاة جميعا" (مصطفى، ١٩٣٧: ٢٨)، وأصل الأمر يعود إلى ما أحدثه العامل من تغيير في الكلام، أي ما اصطلح عليه العلماء بـ"الإعراب"، وإنّ للعلماء آراء مختلفة في العامل، منهم من يرى أن العامل لفظي، وآخر عدّه معنويا، بينما رأي ثالث يذهب إلى كون التغيير يأتي من عمل "المتكلم نفسه" (ابن جني: ١١١/١) الذي يحدثه حين يؤلف الكلام.

واعتمد المفسّر كسابقيه من العلماء المشتغلين بالنحو نظرية العامل، ويحلل على ضوئها القضايا النحوية، فمما يخص عامل الرفع في المبتدأ، تكاد آراء العلماء تنحصر في ثلاثة آراء: البصريون، والجمهور معهم، يرون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء (ينظر: الأنباري، ١٩٦١: ٤٤/١)، أي العامل معنوي محض، والكوفيون يذهبون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان (ينظر: الأنباري، ١٩٦١: ٤٤/١)، أي العامل لفظي، وبعض من متأخري النحويين صوّبوا رأي الكوفيين. أما الزجاج فله رأي آخر، إذ يرى أن رافع المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار. وأرجح الآراء في رفع المبتدأ هو رأي سيبويه، وهو أعدل المذاهب (ينظر: ابن عقيل، ١٤١٠: ٢٠١/١).

لذا، يمكن القول إنّ المفسّر قد تابع مذهب البصريين في هذه المسألة، فقال المفسّر عند تفسير قوله تعالى(وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٥))}الجاثية/٤-٥{. وعند وقوفه على كلمة (آيات) الواردة مرّتين في الآيتين يقول "فـ(آيات) الأولى مبتدأ، (وفي خلقكم) خبره، و(آيات) الثانية مبتدأ، (واختلاف الليل) خبره... كان العاملان، الابتداء" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٠٢/٤).

الابتداء بالنكرة:

يرى المفسّر أن الابتداء بالنكرة جائز إذا تخصصت النكرة، فمثلا يرى أنّ (ويل)، في قوله تعالى (ويل يومئذ للمكذبين) {المرسلات/١٥}، مبتدأ، وجاز الابتداء به هنا مع كونه نكرة لأنه مخصص ويعطي معنى الدعاء. وبحسب رأي المفسر فإنّه يقصد بتخصيص النكرة، استعمالها في إعطاء معنى الدعاء، فيقول "(ويل) مبتدأ نكرة مخصصة بمعنى الدعاء كـ(سلام عليكم)" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٧٥/٤). وفي موضع آخر يشير إلى تخصيص النكرة بالوصف، فيقول عند تفسير قوله تعالى (بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١)) {التوبة/١}، "إنّ (براءة) ... يجوز أن

يكون مبتدأ موصوفا بما بعده، والخبر (إلى) مع مجرورها" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٢٥/٢). وسبق المفسّرَ في ذلك الرأي الزجاج (الزجاج، ١٩٨٨: ٤٢٨/٢).

يذكر أن آراء العلماء قد تعدّدت في مسوغات الابتداء بالنكرة، حتى عدّها بعضهم أكثر من ثلاثين مسوغا (ابن عقيل، ١٤١٠: ٢١٨/١)، ويمكن جمع المسوغات وإيجازها في شرط الإفادة.

ومن صور التعامل مع مسوغات الابتداء بالنكرة عند المفسر، ما جاء عند تفسير قوله تعالى (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (١))}النور/١{، فيقول "(سورة) مبتدأ محذوف الخبر، (أنزلناها) صفة لها"(السيواسي، ٢٠٠٦: ١٥٨/٣). فالمفسر مع أنه لم يصرّح بكونها نكرة، لكنّه سوغ الابتداء بها بمجيء صفة لها بعدها، إي: إنها موصوفة بجملة فعلية، وقد سبقه في جعل الجملة الفعلية صفة لـ(سورة) الزجاجُ والزمخشري (ينظر: الزجاج، ١٩٨٨: ٢٧/٤. الزمخشري، ٢٠٠٢: ٧١٧). ثم قدّر خبر المبتدأ النكرة بشبه الجملة كي لا يقع في إشكالية تحديد الخبر، فيقول "أي: فيما أوحينا إليك سورةٌ أنزلناها" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٥٨/٣). وبذلك أخرج المفسر نفسه في الجدال الذي يدور على إعراب (سورة) بأنها مبتدأ، لأن بعضهم لا يجيزون إعرابها مبتدأ (ينظر: الفرّاء، د.ت: ٢٤٣/٢. الزجاج، ١٩٨٨: ٢٧/٤. العكبري، د.ت: ٩٦٣/٢).

كذلك فإن المفسر يشير إلى الموصوف مسوغًا للابتداء بالنكرة في تفسير قوله تعالى (قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ (٨) أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ (٩)) {النازعات/٨-٩}، حيث يقول "(قلوب) مبتدأ نكرة، صفتها (واجفة)... خبره الجملة من (أبصارها)" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٨١/٤). كأنه أشار إلى أن الصفة مسوغة لمجيء المبتدأ نكرة.

حذف المبتدإ:

مع أن المبتدأ والخبر هما الأساس في الجملة الاسمية، فإنّ هناك حالات متعددة يكون فيها المبتدأ محذوفا، ولعلّ سبب الحذف وعلّته في اللغة العربية عموما هو الإيجاز.

لقد أشار المفسر في تفسيره إلى مواضع يكون فيها المبتدأ محذوفا، أثناء تفسيره للآيات القرآنية، ولكنّ اللافت أن المفسر قدّر المبتدآت المحذوفة بما يناسب السياق. من ذلك:

- قوله تعالى (وَقُولُوا حِطَّةٌ) {البقرة/٥٨}، فيقول في إعراب (حطة): "رفع بخبرية المبتدأ المحذوف" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٥٠/١). وقد ذكره غيره (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٧٨. السمين الحلبي، د.ت: ٣٧٣/١)، ثم يقدر المبتدأ المحذوف بـ(مسألتنا من الله أن يحط عنا ذنوبنا" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٥٠/١)، وقيل غير ذلك كـ(مسألتنا حطة، دخولنا الباب كما أمرنا حطة، أمرك حطة، أمرنا حطة) (ينظر: الزجاج، ١٩٨٨: ١٣٩/١. أبوحيان، ١٤٢٠: ٣٥٩/١. درويش، ١٤٢٨: ١٠٩/١).
- قوله تعالى (ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) {مريم/٢}، فيقول في إعراب (ذكر)، "خبر مبتدأ محذوف" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٦٥/٣)، ثم يقدّر المحذوف بـ"هذا المتلو" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٦٥/٣)، وقد سبقه في تقدير المحذوف الفراء والزجاج (ينظر: الفرّاء، د.ت: ١٦١/٢. الزجاج، ١٩٨٨: ٣١٨/٣).
- قوله تعالى(وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ){النور/٥٣}، عند إعراب قوله (طاعة)، يقول "خبر مبتدأ محذوف" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧٣/٣).
- قوله تعالى (وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ) {النساء/٨١}. نجد المفسّر غير مصرح بإعراب الكلمة، لكنّنا نكشف إعرابها في قوله "أي: أمرنا وشأننا أن نطيعك ونتبعك" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٦٦/١).

في ضوء ما تقدم، يظهر أن المفسر قد أعطى أهمية كبيرة لتقدير المبتدإ المحذوف بدلالة السياق، وكل ذلك خدمة لكشف المعنى المقصود للآية.

ثانيا: الخبر:

عرّف النحويون الخبر بأنه الجزء المتمّم المكمِل للفائدة مع المبتدإ (ينظر: ابن عقيل، ١٤١٠: ٢٠١/١). والفائدة تتم بمفرد أو جملة أو شبه جملة.

ما ورد في تفسير "عيون التفاسير" ويتعلّق بالخبر حاملا المناقشة فيه، ما جاء في تفسير قوله تعالى (يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ) {آل عمران/١٥٤}، فعند إعرابه للجملة الاسمية المكوّنة من خبر مقدم ومبتدإ مؤخر، ذكر أنّ (من الأمر)، وهو شبه جملة جار ومجرور خبر، والمبتدأ هو (شيء)، بِعَدِّ (مِنْ) زائدةً، يقول المفسر "(منْ شيء)، (مِنْ) زائدة فيه، وهو مبتدأ، خبره (من الأمر)، و(لنا) تبيين" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٨٧/١).

إنّ هذا الوجه الإعرابي الذي ذكره المفسر وأشار إليه غيره (ينظر: العكبري، د.ت: ٣٠٣/١) أيضا، يبدو في ظاهره أنّه وجه ليس بصحيح، ففي بداية الآية ورد حرفًا جرٍّ مع مجرورهما: (لَنا، من الأمر)، والإشكال يقع في كون أيّهما هو الخبر. فإذا عدَّ (من الأمر) خبرًا، فيبقى (لنا) متعلقا بمحذوف، وبذلك يكون من جملة أخرى، فتفقد حينئذ الجملة فائدتها، وهي شرط الإخبار. أما قول المفسّر "(لنا) تبيين"، فإنه مردود لأن "ما جاء للتبيين، العامل فيه مقدر، وتقديره: أعني لنا، هو جملة أخرى، فيبقى المبتدأ والخبر جملة لا تستقل بالفائدة، وذلك لا يجوز" (أبو حيان،١٤٢٠: ٩٥/٣. السمين الحلبي، د.ت: ٤٤٨/٣)، والوجه الصحيح هو كون (لنا) شبه جملة خبرًا مقدما، و(من الأمر) حال، و(الأمر) مبتدأ مجرور لفظا ومرفوع محلا. وقد ذكر هذا الوجه غيره مطلقين عليه "الوجه الأصح"، وعلى الوجه السابق "ليس بشيء" وغير جائز (ينظر: أبوحيان،١٤٢٠: ٩٥/٣. السمين الحلبي، د.ت: ٤٤٨/٣. درويش، ١٤٢٨: ٥٥٠/١).

المطلب الثاني: النواسخ

يعدُّ موضوع النواسخ من الموضوعات التي تتعلّق بالجملة الاسمية، فأتبعه النحويون بها، لأنّ النواسخ تدخل على المبتدإ والخبر، فتحدث فيها تغييرا في الإعراب وفي المعنى. لذلك نذكرها ضمن موضوع المرفوعات من الأسماء، متبعين بذلك طريقة ابن مالك في ألفيته.

فالنواسخ، عوامل فعلية أو حرفية، داخلة على الجملة الاسمية، فتغيّر و تزيل الحكم الإعرابي للمبتدإ والخبر.

أولا: كان وأخواتها:

لقد ورد ذكر الأفعال الناقصة، وغيرها من النواسخ في تفسير "عيون التفاسير"، وبيّن المفسر فيه قضايا وأحكامًا نحوية، ندرس ما ذكره ونناقشه.

- **(فعل الكينونة) بين الزيادة والنقصان:**

تميزت كان وأخواتها عند النحويين بالنقصان، ولا تكتفي بمرفوعها بل يحتاج منصوبا حتى يكتمل الشرط المطلوب وهو الإفادة، لكن إذا وردت (كان) مقتصرة على المبتدإ ولم تحتج إلى الخبر، فإنها تامة، وتعطي معنى (حدث، أو حصل، أو وجد)، ويكون المبتدأ معبرا عن الفاعل. وقد ذكرها سيبويه وتعني عنده الوجود والكينونة نحو "قد كان عبدالله، أي قد خلق عبدالله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر"، وهو بمثابة الفعل اللازم، اقتصر على الفاعل (ينظر: سيبويه، د.ت: ٤٦/١. دليلة، ٢٠١١: ٤٤١). وقد ترد زائدة في الاستعمال اللغوي وحكمها تتلخص في كونها غير عاملة ويمكن الاستغناء عنها، بشرط أن تكون بصيغة الماضي وأن تتوسط المتلازمين كالمبتدإ والخبر والصلة والموصول والمعطوف والمعطوف عليه والفعل وفاعله. (ينظر: ابن هشام، ١٤٣٤: ١٤٣). وفائدتها الدلالة على الزمن أو إفادة التوكيد لأنها "تمنح المعنى الموجود قوة وتوكيدا، فليس من شأنها أن تُحدِث معنى جديدا، ولا أن تزيد في المعنى الموجود شيئا إلا التقوية والتوكيد" (حسن، ٢٠٠٧: ٤٧٣/١).

وقد أورد المفسر آيات عدة، ذكر فيها (كان)، موردا لها أكثر من إعراب، بين كونها تامة، أو زائدة، أو ناقصة. منها:

قوله تعالى(كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) {آل عمران/١١٠}، أورد المفسّر لـ(كان) أربعة معانٍ: أنها على بابها، أو أنها زائدة، أو أنها تامة بمعنى (وجد)، أو أنها تؤدي معنى (صار) (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧٣/١). وحين نبحث عن أنسب الآراء، نجد أن الرأي القائل بزيادة كان، يخالف رأي النحويين، إذ وضعوا شرطين للزيادة: أن تكون بلفظ الماضي، وعدم التقدم، لأن التقدم يدل على فرط العناية به، وإلغاؤه يدل على قلة الاحتفال به، وفي الآية نرى (كان) واردة متقدمة، وليست متوسطة بين المسند والمسند إليه، أو شيئين متلازمين.

أما كونها (تامة) بمعنى (وجد)، فيتناسب مع معنى الآية الكريمة، وقد أشار إليه المفسر بقوله "بمعنى وُجِدْتُم"، وكذلك فإنّ دلالتها على (صار) أيضا واردة، لأنها تتوافق مع شرط النحويين في دلالة كان على صار، وهو أن لا يكون خبرها جملة فعلية فعلها ماض (ينظر: حسن، ٢٠٠٧: ٤٥٤/١)، وهذا الشرط محقق في الآية الكريمة.

أما دلالتها على (كان) الناقصة، أي على بابها، فقد لجأ المفسر إلى "التأويل" لتعطي هذا المعنى، حيث أوّلها بقوله "كنتم في الأمم قبلكم مذكورين بأنكم خير أمة"(السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧٣/١). وهذا الرأي "أرجح" الآراء (ينظر: درويش، ١٤٢٨: ٥٠٢/١)، مع أن المفسّر كعادته لم يرجّح بين تلك الآراء، وهو ما يشير إلى جوازها لسعة تعدد الوجوه الإعرابية.

قوله تعالى(مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ) {المجادلة/٧}، ففي إعراب (يكون)، أفصح المفسر بأنها "تامة" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٩٤/٤)، و (كان) التامة ـ كما أسلفنا، تعني الوجود والكينونة، وتأتي بمعنى "وجد، حدث، حصل"، وهي المكتفية بالفاعل، وأشار إليها سيبويه بقوله "وقد يكون لـ(كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبدالله، أي: خلق عبدالله. وقد كان الأمر، أي: وقع الأمر.." (سيبويه، د.ت: ٤٦/١).

وسار المفسّر على نهج سيبويه في إبراز معنى (كان) التامة، ووضع لها دلالة (الوقوع)، بدلا من الوجود والحدوث والحصول، فقال "(يكون) من (كان) التامة، أي ما يقع من تناجي ثلاثة أنفس..." (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٩٤/٤).

قوله تعالى (وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ) {البقرة/٢٨٠}، يقول المفسّر "(وإن كان) وإن وقع...، فـ(كان) تامة" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٣٦/١)، أي: إنّ (كان) في الآية تامة بمعنى وقع الحدث، أو وجد (ينظر: السمين الحلبي، د.ت: ٦٤٣/٢)، أو حضر (ينظر: الهرمي، ٢٠٠٨: ٥٨٩/٢)، واسْتُحْسِنَ هذا الرأيُ "فهذا أحسن ما قيل فيه" (النحاس،١٤٢١: ١٣٥/١)، مع وجود رأي آخر وهو كون (كان) ناقصة والخبر محذوف تقديره "وإن كان ذو عسرة لكم عليه حق" (العكبري، د.ت: ٢٢٥/١)، ولا يخفى ما في هذا الرأي من تكلف في الحذف والتقدير، لكنّ المفسر أبعد نفسه عن الوقوع في التأويلات هنا.

قوله تعالى (قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا (٢٩)) {مريم/٢٩}، فللعلماء في إعراب (كان) في الآية، أربعة آراء: تكون ناقصة، أو تامة، أو زائدة، أو تكون بمعنى (صار). (ينظر: الزجاج، ١٩٨٨: ٣٢٨/٣. النحاس،١٤٢١: ١١/٣. أبوحيان،١٤٢٠: ٢٥٨/٧. القرطبي،٢٠٠٣: ١٠٢/١١. السمين الحلبي، د.ت: ٥٩٤/٧).

أما المفسّر، فذهب إلى القول بكونها تامة، من دون التصريح به، فقال "(مَنْ كَانَ) أي وجد (في المهد صبيا) أي رضيعا، ونصبه حال" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٧٠/٣). وقد ذكر الزجاج أيضا أنها تامة (ينظر: الزجاج، ١٩٨٨: ٣٢٨/٣). جدير بالذكر أن القول بكونها ناقصة في الآية غير جائز دلاليا، لأنه "لا اختصاص لعيسى في ذلك، لأنّ كلا قد كان في المهد صبيا، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي" (الأنباري، ١٩٩٧: ١١٣. وينظر: درويش، ١٤٢٨: ٦٠٣/٤). إلا إذا أردنا بها دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرض للانقطاع كقوله تعالى (وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (٩٦)){النساء/٩٦} (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٦٣٦. السمين الحلبي، د.ت: ٥٩٤/٧).

أخوات (كان):

(برح – فتئ): من أخوات كان التي تتميز بشروط خاصة، وهي تعمل بشرط سبقها بنفي أو نهي أو دعاء، سواء كان النفي ظاهرا أو مقدرا لايظهر في الكلام ولكن المعنى يكشف عنه، والسياق يرشد إليه، وهو مطرد (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٨٣٤/٢. السيوطي، ١٩٧٧: ٢٤٢/١. حسن، ٢٠٠٧: ٤٥٩/١-٤٦٠). ويتميز كل من (برح وفتئ) بكونهما يأتيان ناقصين وتامَّين. وقد تناول المفسّر الفعل (أبرح) في أثناء تفسير قوله تعالى (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا) {الكهف/٦٠}، يقول المفسر "(لاأبرح) من برح – يبرح، بمعنى لايزال، وهو من الأفعال الناقصة يقتضي الخبر، وهو محذوف، لدلالة الحال عليه، فهو حال السفر، أي لاأزال أسير" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٥٣/٣).

هنا يصرح المفسر بأنّ (أبرح) من الأفعال الناقصة التي تحتاج إلى اسم وخبر، لكنّ الخبر هنا محذوف، ويدل عليه الحال، وقد أشار إلى تقدير الخبر المحذوف غيره من المفسرين (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٦٢٤)، وهو (لاأزال أسير). إضافة إلى ذلك، فإن هناك رأيا آخر يميل إلى كون الفعل (أبرح) فعلا تامّا، وبمعنى الانتقال والذهاب والمفارقة، وحينئذ لا يستدعي الخبر، ويكون معناه في الآية: لا أزول عمّا أنا عليه من السير والطلب، ولا أفارقه، أو لا أذهب ولا أنتقل. (ينظر: درويش، ١٤٢٨: ٥١٦/٤. حسن، ٢٠٠٧: ٤٦١/١).

أما (فتئ) فقد أشار إليه المفسر عند تفسير قوله تعالى(قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ) {يوسف/٨٥}، فيقول "(تفتأ): أي لاتزال، والأصل: لا تفتأ، حذفت منه (لا) مع إرادة النفي، إذ لا يلتبس بالإثبات" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٤٨/٢). فنرى المفسر يشير إلى وجود النفي المقدر، وقدّره بـ(لا تفتأ)، مع أن المعنى المهيمن هو إرادة النفي، ولا يختلط المعنى العام بالثبوت. ثم يعلل تعليلا نحويا لعدم التباس المعنى بالثبوت بقوله "لأنه لو كان إثباتا للزم اللام أو النون، أو كلاهما، للقسم" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٤٨/٢). ويقصد به ما يلزم جواب القسم من لام أو نون توكيد، أو كليهما، إذا كانت الجملة مثبتة، من مثل قوله تعالى (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) {الأنبياء/٥٧}، فهنا لا وجود لنفي مقدر، بل الفعل (أكيد) مثبت، لذلك لزمته لام جواب القسم ونون التوكيد. أما خبر الفعل (تفتأ) فهو جملة (تذكر يوسف)، وهو منصوب المحل على أنه خبر لاتفتأ، لكونه من الأفعال الناقصة (ينظر: السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٤٨/٢).

ثانيا: الحروف المشبهة بـ(ليس):

لات: من الحروف التي تشبه ليس، وتجري مجراها في العمل النحوي والوظيفة الدلالية، وهناك اختلاف بين العلماء في تركيبها وعملها. ففي تركيبها، أو كما سماه ابن هشام، حقيقتها، هناك آراء:

١/ إنها مركبة من (لا) النافية، والتاء لتأنيث اللفظة كما في ثمت و ربّت، وهذا الرأي منسوب إلى الجمهور (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٣٣٤/١. السيوطي، ١٩٧٧: ٢٥٨/١).

٢/ إنها مركبة من (لا) والتاء، كما في (إنما) المكونة من (إنّ) و(ما).

٣/ إنها كلمة واحدة، وهي فعل ماض بمعنى (نقص).

أما في عملها، فهناك اختلاف بين النحويين:

١/ منهم من يقول إنها لاتعمل شيئا، والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف الخبر، أو المنصوب بعدها مفعول لفعل محذوف، وهو رأي الأخفش (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٣٣٤/١. ابن هشام، ١٤٣٤: ١٥٠).

٢/ ومنهم من يقول إنّها تعمل عمل (ليس) في وظيفتها النحوية والدلالية، وهو قول سيبويه والجمهور (ينظر: ابن هشام د.ت: ٢٥١. هادي، ٢٠١٤: ٢٥٣/١).

٣/ أنها تعمل عمل (إنّ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٣٣٥/١).

لقد اتبع المفسر في مسألة تركيب (لات) وعملها، مذهب الجمهور، حيث يشير إلى الوظيفة الدلالية لها في تفسير قوله تعالى (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ (٣))}ص/٣{، فيقول "(لا) بمعنى (ليس)" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٠/٤) ، ثم ناقش التركيب بجعل (لات) منفصلة مكونة من (لا) ثمّ "...زيد عليها تاء التأنيث، كما يزاد في (رُبّ) و(ثُمّ)" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٠/٤). إلا أنّ المفسّر أضاف وظيفة لهذه التاء، بقوله إنّ هذه الزيادة "للتأكيد" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٠/٤)، ما يدل على أن للدلالة والمعنى أهمية لديه إذ أعطى وظيفة التوكيد لزيادة التاء.

أما ما يخص عملها، فإنّ المفسّر يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، حيث تعمل عمل (ليس) و أنها تعمل في (الحين) -وهو ظاهر قول سيبويه (سيبويه، د.ت: ٣٧٥/٢. يقول سيبويه: كما أن لات إذا لم تعملها في الأحيان، لم تعملها فيما سواها)- ومرادفاته كـ(ساعة، وأوان، ووقت، وزمن) وهو رأي أبي علي الفارسي (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٣٣٦/١). وعدم ظهور اسمها وخبرها معًا، فلا تستعمل (لات) إلا وقد حذف أحد العنصرين اللفظيين بعدها، والأولى إضمار اسمها (ينظر: سيبويه، د.ت: ٥٧/١)، فيقول المفسّر "واسمها محذوف، و(حين مناص) خبرها". (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٠/٤).

ثالثا: أفعال المقاربة:

(كاد):

كاد من الأفعال الناقصة التي تؤدي ما تؤديه كان وأخواتها من عمل، فترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن أخبارها أفعال (ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣٧٦/٤). ويؤدي الفعل (كاد) في جملته معنى خاصًا هو الدلالة على التقارب بين زمن الخبر والاسم (ينظر: حسن، ٢٠٠٧: ٥٠١/١). وشرط خبره أن يكون جملة فعلية في محل نصب، الفعل فيها مضارع (ينظر: ابن عقيل، ١٤١٠: ٣٢٣/١-٣٢٤). هذا ما قاله العلماء بشأن كاد وأخواتها.

وقد أشار إلى ذلك المفسّر في تفسيره كونه ذا باع طويل في النحو، إشارة عالم بآراء النحويين، فتعرض للفعل (كاد) أثناء تفسيره للآيات القرآنية التي ورد فيها الفعل (كاد)، مبينا معناه، وشرط خبره، وهيمنة المعنى العام للآية عليه، معلّلا لبعض التعابير ومرجّحا رأيا على آخر.

في تفسير قوله تعالى (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) {النور/٤٠}، يتحدث عن دلالة (كاد) قائلا "(كاد) بمعنى قرب هنا" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧١/٣)، وهو ما ذهب إليه النحويون كما أسلفنا. ثم يعلل المفسر عدم الإتيان بصيغة (لم يرها) بدلا من (لم يكد يراها)، فيقول: "...لم يقل (لم يرها)، أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يراها، لأن (كاد) بمعنى قرب هنا، وإذا نُفِيَ القُرْبُ كان هو لنفي الرؤية أنفى" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧١/٣)، وقد سبقه في هذا الرأي الزمخشري بعبارة تكاد تطابقها عبارة المفسر (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٧٣٢).

وقد أشار المفسّر إلى شروط خبر (كاد)، في معرض حديثه عن تفسير قوله تعالى(يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ) {البقرة/٢٠}، فقال "جملة (يخطف)، في محل نصب خبر (يكاد)، وشرط خبر كاد أن يكون فعلا مضارعا بلا (أنْ) للاستقبال" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٣٤/١). وما ذكره المفسر هو ما اشترطه النحويون، وعلّل المفسّر عدم الإتيان بـ(أنْ) بقوله إنّ خبر كاد "موضوع لمقاربة الفعل المتأول باسم الفاعل، لذا لم يقل: أنْ يخطف" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٣٤/١). وأشار إلى ذلك ابن يعيش قائلا "واشترطوا أن يكون الخبر فعلا، لأنهم أرادوا قربَ وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض، وجُرّد ذلك الفعل من (أن)، لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تَصرّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَين. ولما كان الخبر فعلا محضًا مجرّدًا من (أنْ)، قدّروه باسم الفاعل, لأنّ الفعل يقع فى الخبر موقعَ اسم الفاعل، نحو: "زيدٌ يقوم"، والمراد: قائمٌ" (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣٧٧/٤). أي اشتراط النحويين لكون الخبر فعلا

مضارعا جاء من دلالة المضارع على الحال أو ما يقاربه، ولهذا أيضا يجرد هذا الفعل غالبا من (أنْ)، لأنّ (أنْ) تخلص الفعل للاستقبال وتباعده عن الحال (العطية، ٢٠١٠: ٢١٥).

معنى (كاد):

ثم يتحدث المفسّر عن معنى (كاد)، أورده بصيغة (قيل)، جمعه مع ما في الآية من دلالة، فقال في تفسير قوله تعالى (ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) {النور/٤٠}، "(كاد) بمعنى النفي، وإذا دخل عليه نفيٌ وقع الفعل، لأن نفي النفي إيجاب، وإذا لم يدخل لم يقع" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧١/٣). فـ(كاد) – حسب رأي المفسّر – يعطي معنى النفي، وإذا دخلت عليه أداة نفي يصير مثبتا. وهذا القول يحتاج إلى توضيح، إذ إن الأمر لا يتعدى شيئين: (كاد) في سياق جملة مثبتة، و(كاد) في سياق جملة منفية.

فكون إثبات كاد نفيا، أي يعطي كاد معنى النفي، ما عبّر عنه المفسّر بـ"(كاد) بمعنى النفي"، فإنْ أريد بذلك أنّنا إذا قلنا: كاد زيد ينجح، وأثبتنا القرب، أي قرب النجاح، وقلنا إن هذا الإثبات نفي، فهذا غلط فاحش – حسب تعبير الرضي. (ينظر: الاستراباذي، ١٩٧٨: ٢٢٣/٤). فكيف يكون إثبات الشيء نفيه، بل في هذه الجملة إثبات لقرب النجاح. أما إذا أردنا من القول "إثبات كاد نفي"، أنّ مضمون (خبر كاد) في جملة (كاد زيد ينجح) هو النفي، أي (نفي النجاح)، فهذا "صحيح وحق" (الاستراباذي، ١٩٧٨: ٢٢٣/٤)، فمضمون الخبر وهو النجاح لم يتحقق، فهو لا يزال منفيا، وقد صرّح بهذا المفسّر بقوله "إذا لم يدخل (أي النفي) لم يقع"، لكنّه لم يحدد المقصود من (لم يقع)، فإذا أراد به لم يقع الخبر ولم يتحقق، فهذا صحيح، أما إذا أراد به (لم يقع إثبات الكَود والقرب)، فهذا ليس صحيحا. بتعبير مختصر: إثبات (كاد) إثبات لمعناه، ولكن مع إثبات معناه يكون نفي مضمون الخبر. (ينظر: العطية، ٢٠١٠: ٢١٥).

أما في حالة النفي، أي إذا كانت الجملة منفية، ما عبّر عنه المفسّر بـ"دخل عليه نفي"، فهناك اختلاف في دلالة (كاد) وخبره، ينحصر في وجود رأيين:

الأول: رأي قائل بأنّ (كاد) في جملة مثل (ما كاد زيد ينجح)، يعطي معنى (نفي القرب)، و(نفي مضمون الخبر) أيضا، أي: (ما قرب زيد من النجاح) و(لم ينجح) أيضا. يبدو أن المفسّر اتبع هذا الرأي حينما فسّر الآية الكريمة (إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا)، إذ يعلّل عدم ورود الآية بصيغة (لم يرها) بدلا من (لم يكد يراها)، قائلا: "لم يقل لم يرها، أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يراها، لأن كاد بمعنى قرب هنا، وإذا نفى القرب كان هو لنفي الرؤية أنفى" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٧١/٣)، فالمفسّر هنا نفى القرب ونفى الرؤية أيضا، أي نفى الفعل ونفى مضمون الخبر. وقد سبقه في هذا الرأي، الزمخشري بعبارة تكاد تطابقها عبارة المفسر (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٧٣٢).

وقد ذهب الرضي المذهب نفسه حينما تحدث عن كون نفي كاد إثباتا، فيشير إلى أنّ كاد المنفية، إنْ أريد بها أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، فهو "أفحش" (ينظر: الاستراباذي، ١٩٧٨: ٢٢٣/٤-٢٢٤)، معلّلا أن "نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه، فإنّ: ما قربْت من الضرب، آكد من نفي الضرب من: ما ضربْت..." (الاستراباذي، ١٩٧٨: ٢٢٣/٤-٢٢٤). بتعبير آخر: في جملة منفية ورد فيها كاد، يعطي كاد نفي معناه و نفي مضمون خبره معا.

الثاني: رأي قائل بأنّ (كاد) في جملة مثل (ما كاد زيد ينجح) يعطي معنى (نفي القرب) (مع إثبات مضمون الخبر)، أي: (ما قرب زيد من النجاح) لكنّه (نجح). وهو معنى قولهم إنّ كاد بمعنى النفي، وإذا دخل عليه نفي وقع الفعل.

ولهذا الرأي مناصرون، فهذا ابن يعيش يشير إلى ذلك بقوله في الآية الكريمة السابقة إنّ الآراء قد اضطربت في هذه الآية، وصولا في النتيجة إلى رأي مفاده "أنّه يراها (أي اليد المذكورة في الآية) بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها... فـ(كاد)

هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع" (ابن يعيش، ٢٠٠١: ٣٨٤/٤). وقد رجح رأيَ ابنِ يعيش، الدكتور فاضل صالح السامرائي ودليله في ذلك آيات قرآنية، منها (أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ){الزخرف/٥٢}، إذ يقول: "لاشك أنّ موسى كان يبين، بدلالة المحاجات المتعددة التي يذكرها القرآن مع فرعون، ولو ذهبنا إلى الرأي الأول لكان عليه السلام أبكم لا يبين ولا يقارب الإبانة" (السامرائي، ٢٠٠٧: ٢٥٥/١). وكذلك قوله تعالى (حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا (٩٣) قَالُوا يَا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا (٩٤)){الكهف/٩٣-٩٤}، ومعناها أنهم يفقهون ولكن بصعوبة، وليس معناها أنهم لا يفقهون ولا يقاربون الفقه، وإلا فما هذا الكلام والمحاورة بينهما (ينظر: السامرائي، ٢٠٠٧: ٢٥٥/١).

وقد ردّ على هذا الرأي بأن السياق أو القرينة الخارجية يدل على ثبوت مضمون الخبر، وليس (كاد)، فـ"إنْ كان السياق يدل على ثبوت مضمون الخبر، فما ذاك إلا لقرينة خارجية تدل على حصول الخبر" (العطية، ٢٠١٠: ٢٤٩)، منها قوله تعالى (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ (٧١)){البقرة/٧١}، فوجود القرينة الخارجية (فذبحوها) هو الذي يدل على ثبوت مضمون الخبر (يفعلون).

ويبدو أن المفسر لم تَفُتْهُ الفرصة كي يشير إلى هذا الرأي، مع أنّه أورده بصيغة (قيل)، وهو ما يدل على أن الرأي الأول راجح عنده. مع أن الأحسن الجمع بين الرأيين بالاعتماد على القرائن وسياق الجملة، وعلى هذا استقر رأي الدكتور فاضل السامرائي أيضا (السامرائي، ٢٠٠٧: ٢٥٥/١).

يمكن توضيح الآراء السابقة من خلال هذا المخطط:

جملة مثبتة: (كاد.....) ⟸ إثبات القرب + نفي مضمون الخبر

جملة منفية: (ماكاد....) ⟸ نفي القرب + إثبات مضمون الخبر

⇓

⟸ نفي القرب + نفي مضمون الخبر

رابعا: الحروف المشبهة بالفعل:

إنّ وأخواتها حروف مشبهة بالفعل، نوع من النواسخ التي تدخل على المبتدإ والخبر، تتميز بكونها حروفا لا أفعالا، لكنّها تشبه الأفعال في وجوه ذكرها النحويون وفصلوا القول فيها (ينظر: الأنباري، ١٩٩٧: ١٢٢). وقد تناول المفسر بعضا منها في تفسيره مبينا أثرها في فهم الآيات، ذاكرا أحكامها وقواعدها.

-(إنْ)

تخفّف إنّ المكسورة، فتحذف النون الثانية منها، وعندئذ تصلح للدخول على الجمل الاسمية والفعلية، بعد أن كانت مع التشديد ناسخة مختصة بالاسمية (ينظر: حسن، ٢٠٠٧: ٥٤٨/١). وإذا دخلت على الجملة الفعلية، يمكن أن تدخل على (ظنّ وأخواتها) وسائر نواسخ الابتداء من الأفعال كـ(كان وأخواتها) و (كاد) (ينظر: المالقي، ٢٠٠٢: ١٩٠). وإلى هذا أشار المفسّر في تفسير قوله تعالى (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) {الشعراء/١٨٦}، حيث يقول "(إنْ) مخففة دخلت في فعل الظن الذي يدخل على المبتدإ والخبر..." (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٠٨/٣).

وإذا خففت إنّ، أمكن أو جاز إعمالها على قلّة كما يرى البصريون، أما الكوفيون فيرون أنها لا تعمل، بل هي مهملة (ينظر: الأنباري، ١٩٦١: ١٩٥/١. ابن عقيل، ١٤١٠: ٣٧٨/١)، وحجّتهم في ذلك أنّ إعمال المشددة كان لمشابهتها للفعل في

اللفظ وفي كونها على ثلاثة أحرف وفي بنائها على الفتح، فلما خففت زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها (ينظر: الأنباري، ١٩٦١: ١٩٥/١). لكنّ سيبويه أبطل هذه الحجة من قبل إذ عدّ هذه الحروف بمنزلة الفعل، فلما حذف منها شيء لم يغيّر عملها ولم يؤثر في وظائفها النحوية من حيث عملها فيما بعدها، كما لم يغيّر عمل (لم يكُ)...(ينظر: سيبويه، د.ت: ١٤٠/٢. هادي، ٢٠١٤: مج١٩٩/٤).

وقد اتبع المفسر رأي البصريين في إعمالها، فهو أشار إلى أن اسمها محذوف، وذلك في تفسير قوله تعالى(وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) {الأعراف/١٠٢}، فيقول "(إنْ) مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف...." (السيواسي، ٢٠٠٦: ٧٣/٢)، وقد ذكر ذلك قبله العكبري (العكبري، ١٩٧٩: ٢٨١/١).

وكذلك الحال في تفسير قوله تعالى (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) {يوسف/٣}، و(وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ){القلم/٥١}، غير أنه لم يصرح أن اسمها محذوف، بل اكتفى بالإشارة إلى أن اسمها هو "الشأن"، فقال "وإنْ كنت من قبله أي: وإن الشأن قد كنت من قبل نزول القرآن لمن الغافلين عن قصة يوسف لم تكن تعرفها" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٢٢/٢)، و"(وإنْ يكاد)... أي: إنّ الشأن يقرب..." (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٤٠/٤)، كأنه يلمح إلى ضمير القصة أو الشأن في ذلك، وقد ذكر ذلك سيبويه فيما رواه عن الخليل في مثل: إن بك زيد مأخوذ، وإن فيك عمرو راغب، على إضمار الشأن كله (ينظر: سيبويه، د.ت: ١٣٤/٢. الهرمي، ٢٠٠٨: ٦١٩/٢).

ويرى المفسّر أنّ لـ(إنْ) المخففة، علامةً، تميزها من غيرها، وهي (اللام)، فسماها "فارقة" و "عَلما" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٠١/١، ٧٣/٢، ١٨/٤. ٢٤٠/٤)، أي: إن اللام عَلم (إنْ) المخففة، لكن اختلط عليه الأمر في موضع في القرآن الكريم في تحديد وظيفة اللام كونها فارقة بين أنواع (إنْ). يقول المفسر في تفسير قوله تعالى (قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ){طه/٦٣}، (وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ){آل عمران/١٦٤}، (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) {الأعراف/١٠٢}، (وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ) {يوسف/٣}، (وَإِنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ) {الصافات/١٦٧}، يقول إنّ اللام هي الفارقة بين (إنْ) المخففة و (إنْ) النافية، وهذا يتفق مع رأي النحويين الذين اشترطوا لاما في الخبر، فرقا بينها وبين النافية، يقول سيبويه "وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ(إنْ) التي هي بمنزلة (ما) التي تنفي بها" (سيبويه، د.ت: ١٣٩/٢). وهذه اللام تدخل على الخبر إذا دخلت (إنْ) على جملة اسمية، وذلك عند الإهمال. وإذا أعْمِلت لم تلزم اللام في الخبر، كالمثقلة (ينظر: المالقي، ٢٠٠٢: ١٩٠). وإذا دخلت (إنْ) على جملة فعلية، والأكثر إهمالها وقلّ الإعمال (ينظر: ابن عقيل، ١٤١٠: ٣٧٨/١)، مع أن المفسر عمل بتلك القلة فجعلها عاملة في هذه الحالة أيضا كما بيّنا، فعندئذ تدخل اللام على خبرها الحالي، أو على خبرها بحسب الأصل أي المفعول الثاني، فالأول نحو: إنْ كنت لناصرا المظلوم، والثاني: إنْ ظننتك لطموحا.. (ينظر: حسن، ٢٠٠٧:: ٥٤٩/١). وإلى هذا أشار المفسر في أثناء تفسير قوله تعالى (وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) {الشعراء/١٨٦}، بقوله "إنْ مخففة دخلت على فعل الظن الذي يدخل على المبتدإ والخبر، وأدخل اللام في ثاني مفعوليه لكونه خبرا في المعنى" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٠٨/٣).

ووظيفة هذه اللام، هي التوكيدُ (ينظر: الهرمي، ٢٠٠٨: ٦٢٠/٢. ابن عطية، ١٩٩٣: ٣٦٥/٢) والتفريقُ بين إنْ المخففة من الثقيلة، وإنْ النافية. لكنّ تعبير المفسر عن وظيفة اللام اختلف، فتارة جعل الوظيفة الفرق بين إنْ المخففة والنافية، وأخرى لم يصرح بتلك الوظيفة مكتفيا بأن اللام "هي الفارقة" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٠١/١)، دون تحديد كونها فارقة بين المخففة وأي من غيرها، وتارة ثالثة لم يكن موفقا حينما جعل اللام فارقة بين إنْ المخففة، وبين إنّ المشددة (ينظر: السيواسي، ٢٠٠٦: ٧٩/١)، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى (وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ) {البقرة/١٤٣}، وقد راجعنا كل النسخ المحققة من التفسير فوجدناها عبارة واحدة في كلها.

-(أنْ)

قد تأتي (أنْ) مخففة من الثقيلة (أنّ)، مع اختلاف بين العلماء في إعمالها كما تعمل الثقيلة، أو إهمالها بسبب فقدانها مقومات العمل وبقائها حرفا ثنائيا مهملا.

وقد تناول المفسّر (أنْ) وذكر أنها عاملة، واسمها ضمير الشأن، متبعا بذلك رأي البصريين –دون التصريح بهم- وجمهور النحويين، لأن مذاهب النحويين بشكل عام في (أنْ) تنقسم على ثلاثة آراء:

أحدها: أنها حرف مصدري ثنائي مهمل، لا يعمل، لا في ظاهر ولا في مضمر، وهو رأي الكوفيين (ينظر: أبوحيان، ١٩٩٨: ١٢٧٥/٣. السيوطي، د.ت: ٥١٤/١)، وحجتهم أنها عملت لأنها تشبه الفعل لفظا، فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها (ينظر: الأنباري، ١٩٦١: ٢٠٨/١).

وثانيها: أنها عاملة في الاسم المضمر، لا في الاسم الظاهر، وهو مذهب البصريين وجمهور النحويين (ينظر: السيوطي، د.ت: ٥١٤/١).

وثالثها: أنها تعمل في الاسم الظاهر والمضمر على حد سواء، وهو رأي طائفة من النحويين المغاربة (السيوطي، د.ت: ٥١٤/١. وينظر: الهرمي، ٢٠٠٨: ٦٢٢/٢).

أما المفسّر فقد ذهب المذهب الثاني، حيث جعلها عاملة وجعل اسمها ضمير شأن، فيقول في تفسير قوله تعالى (وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) {يونس/١٠}، "وأصله أنه الحمد لله، على أن الضمير للشأن لكون أنْ مخففة من الثقيلة" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٦٨/٢)، و(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ){الحديد/٢٩}، "أنْ مخففة من الثقيلة بمعنى أنّ الشأن هم لا يقدرون.." (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٩١/٤). وكذلك في الآية الكريمة (وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا) {الجن/١٦}، و (عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) {المزمل/٢٠}، حيث أشار إلى أنّ أنْ هي المخففة من الثقيلة، وأنّ "اسمها ضمير الشأن" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٥٥/٤، ٢٦١/٤)، وقد اشترط النحويون والمفسر في أنَّ حينما تخفف، لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف، وهي: لا، و قد، و سوف، و سين (ينظر: المالقي، ٢٠٠٢: ١٩٥. الأنباري، ١٩٦١: ٢٠٤/١)، وهو ما أشار إليه المفسر في تفسير قوله تعالى (نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا) {النمل/٨}، حيث لا يجيز أن تكون أنْ مخففة من الثقيلة لعدم وجود (قد)، "ولا يجوز أن يكون مخففة، لأنه لابدّ من (قد)، ولا يجوز إضمارها، لأنها علامة لا تحذف" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢١٤/٣)، ما يدل على أن هذه الأحرف يجب أن تسبق الفعل الذي يأتي بعد (أنْ)، من غير إضمار لأنها علامة على أنْ المخففة دالة عليها. وقد ذكر ذلك من قبله الزمخشري و أبوحيّان (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٧٧٦. أبوحيان، ١٤٢٠: ٢١١/٨)، وعلة ذلك أن هذه الأحرف الناسخة مشبهة بالفعل وعاملة عمله، فكما لا يدخل فعل على فعل بلا واسطة اسم، كذلك لا يدخل شيء من هذه الحروف على الفعل إلا بوساطة هذه الحروف التي تهيئها للدخول عليه. لكن، إذا كان الفعل فعلا جامدا أو بمعنى الدعاء، فلا حاجة لفاصل، لذلك أجاز أبو حيان في الآية السابقة أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة، لأنّ "بورك فعل دعاء، كما تقول بارك الله فيك، وإذا كان دعاء لم يجز دخول قد عليه..." (أبو حيان، ١٤٢٠: ٢١١/٨). لكنّ المفسّر، وقبله الزمخشري، جعل (بورك) خبرا لا دعاء.

وقد ألمح المفسّر إلى أنّ هذه الحروف الفواصل، تكون عوضا عن التغيير الذي حصل في (أنّ) فصار (أنْ)، بقوله في تفسير قوله تعالى(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى) {المزمل/٢٠}، إنّ "السين عوض من التخفيف" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٦١/٤)، لأن النحويين جعلوا هذه الحروف عوضا عمّا لحق أنْ من التغيير، وإذا قال قائل فلماذا لم تعوَّض أنْ حينما تدخل على الجملة الاسمية بل اقتصر التعويض على دخول أنْ على الجمل الفعلية، فالجواب على ذلك هو أنّ "التعويض

مع الفعل أولى من الاسم، وذلك لأنّ (أنْ) لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير، وهو الحذف، ولحقها مع الفعل ضربان: الحذف، ووقوع الفعل بعدها، لهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم" (الأنباري، ١٩٦١: ٢٠٥/١).

لام الابتداء:

لام الابتداء لام مفتوحة تدخل على المبتدإ وتؤكد مضمون جملته المثبتة، وسميت لام الابتداء لأن أكثر دخولها على المبتدإ أو على ما أصله المبتدأ، وإذا دخلت على الخبر فسمّاها بعض النحويين اللام المزحلقة، وسبب تسميتها بهذا الاسم أن مكانها في الأصل الصدارة في الجملة الاسمية، فلما شغل المكان بكلمة (إنّ) -وهي التي لها الصدارة أيضا، كـ(لام الابتداء) والتي تفيد التوكيد مثلها، والتي تمتاز بأنها عاملة- تقدمت، وزُحلقت اللام من مكانها الذي تكثر فيه إلى مكان بعده –في الغالب- هو الخبر (ينظر: حسن، ٢٠٠٧: ٥٣٧/١).

وقد تناول المفسّر لام الابتداء الداخلة على اسم (إنّ) أو خبرها، وسماها "لام الابتداء - للابتداء" (السيواسي، ٢٠٠٠: ٦١٢. السيواسي، ٢٠٠٦: ٢٢٣/١)، مشيرا إلى أن الأصل في هذه اللام، الدخول على المبتدإ (ينظر: السيواسي، ٢٠٠٦: ١٦٠/١)، وهذا سبب تسميتها لام الابتداء، واللام مؤكدة للمبتدإ والخبر، فلما أريد دخول (إنّ) واللام مقدمة، كرهوا أن يجمعوا بين حرفي تأكيد، فأخّروا اللام إلى الخبر (ينظر: المبرد، د.ت: ٣٤٤/٢. ابن يعيش، ٢٠٠١: ٥٣٣/٤. الهرمي، ٢٠٠٨: ٦١٠/٢. الاستراباذي، ١٩٧٨: ١٧/٤)، فأجيز دخول اللام على خبر (إنّ).

ويجوز دخول اللام على اسم (إنّ) بشرط تأخره عن خبره، وفي هذه الحالة يكون الخبر شبه جملة ظرفا أو جارا ومجرورا، ومنه قوله تعالى (وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ) {آل عمران/١٩٩}، وقد أشار إلى ذلك المفسّر بقوله "ودخل لام الابتداء على اسم إنّ لفصل الظرف بينهما" (السيواسي، ٢٠٠٠: ٦١٢)، وهو قد كرر العبارة التي قالها سابقوه من المفسرين (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ٢١٤. النسفي، ١٩٩٨: ٣٢٤/١)، والأحسن أن نقول: لتأخر اسمها عنها (ينظر: السمين الحلبي، د.ت: ٥٤٩/٣).

وقد تدخل اللام على ضمير الفصل الذي يتوسط بين المبتدإ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، ليفيد ضربا من التوكيد (ينظر: ابن يعيش، ٢٠٠١: ٥٣٣/٤)، وعلة جواز دخولها عليه أن ضمير الفصل أقرب إلى المبتدإ من الخبر، فقال المفسّر في تفسير قوله تعالى (إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ) {آل عمران/٦٢}، "الأصل أن يدخل {حرف} اللام على المبتدإ إلا أن يمنع مانع فيدخل على الخبر، وههنا قد دخل الفصل، لأنه إذا جاز دخوله على الخبر كان دخوله على الفصل أجوز، لأنه أقرب إلى المبتدإ" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٦٠/١. وينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ١٧٥. البيضاوي، ١٤١٨: ٢١/٢)، فهذه اللام تدخل على المبتدإ في الأصل، إلا أنها تزحلق إلى الخبر، لئلا يتوالى حرفا توكيد، وجاز دخولها لتلك العلة على الخبر إذا لم يكن بينهما ضمير فصل، أي يمنع ذلك مانع – على حد تعبير المفسّر -، وإن كان هناك ضمير فصل دخلت عليه لكونه أقرب إلى المبتدإ من الخبر، وبذلك يكون دخولها على الفصل أجوز وأجود (ينظر: الرازي، ١٤٢٠: ٢٥٠/٨).

حذف خبر (إنّ):

يحذف خبر (إنّ) أحيانا فيقدر من سياق الكلام، إذا كان السياق يدل عليه، أي باصطلاح النحويين إذا دلّ عليه دليل، فالقاعدة اللغوية العامة هي جواز حذف ما لا يتأثر المعنى بحذفه، بشرط أن تقوم قرينة تدل عليه. (ينظر: حسن، ٢٠٠٧: ٥٢٣/١). وقد أجاز المفسّر ذلك من خلال تقدير الأخبار المحذوفة لـ(إنّ)، فيقدر الخبر المحذوف في قوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ){الحج/٢٥}، بـ(معذبون)، والدليل القائم عليه هو جواب الشرط (نُذِقْهُ) (ينظر: السيواسي،

٢٠٠٦: ١٣٠/٣)، وكان هذا ما ذهب إليه الزمخشري أيضا (ينظر: الزمخشري، ٢٠٠٢: ١٠/٣) وقال به غيره (ينظر: البيضاوي، ١٤١٨: ٦٩/٤)، وقدّره غيره كابن عطية بـ(هلكوا و خسروا)، وغيره بـ(يُنتقم منهم ويُعذَّبون) (ابن عطية، ١٩٩٣: ١١٥/٤. ابن الجوزي، ١٤٢٢: ٢٩٦/٢). لكنّ ما قدره المفسر وقبله الزمخشري أحسن مما قدّره ابن عطية، إذ تدُلُّ عليه الجملةُ الشرطية بعدُ مِنْ جهة اللفظ، وابنُ عطية لَحَظَ من جهةِ المعنى؛ لأنَّ مَنْ أذيق العذابَ خَسِر وهَلَك (ينظر: السمين الحلبي، د.ت: ٢٥٦/٨).

كذلك في قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ) {فصلت/٤١}، يقول "وخبر إنّ (طعنوا) محذوفا" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٦٩/٤)، وقدّره غيره بـ(هلكوا أو ضلوا) (ابن عطية، ١٩٩٣: ١٩/٥)، فقد اكتُفي بما يدل عليه السياق العام للآية، دون الإتيان بلفظ الخبر.

خامسا: (لا) النافية للجنس:

تعدّ (لا) من النواسخ التي تدخل على المبتدإ والخبر، وتعمل عمل (إنّ) لمشابهتها لها في الصدارة والدخول على الجملة الاسمية، وسميت (لا التبرئة) لدلالتها على تبرئة اسمها من معنى خبرها، واشترط النحويون لعملها أن تكون نافية وأن يكون نفيها شاملا جنس الاسم، أي أن يكون نفيها نفيا عاما، وأن يكون الاسم والخبر نكرتين من غير فاصل بينها وبين اسمها، ودون تكرار لها (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٣١٣/١. السيوطي، د.ت: ٥٢٢/١-٥٢٣. ابن مالك، ١٩٩٠: ٥٣/٢. ابن هشام، ١٤٣٤: ١٦٨-١٦٩). وقد ذكرها سيبويه دون أن يطلق عليها لا النافية للجنس، فيقول "هذا باب النفي بـ(لا). و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةعشر" (سيبويه، د.ت: ٢٧٤/٢). أما المنفي بها، فيأتي مضافا أو شبيها بالمضاف أي عاملا عمل الفعل فيما بعده، فينصب الاسم ويرفع الخبر، أما إذا كان المنفي بها مفردا، فاسمها مبني على ما ينصب به، على مذهب البصريين، وقد ذكر ذلك المفسّر وتبع رأيهم في تفسير قوله تعالى (لَا جَرَمَ أَنَّمَا تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَهُ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ) {غافر/٤٣}، حيث أعرب (لاجرم) بقوله "اسم مبني على الفتح" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٥٥/٤)، وجعل (لا جرم) مثل (لا بدّ)، فيفيد معنى الوجوب، يعني وجبَ وحقّ أنما تدعونني... (ينظر: السيواسي، ٢٠٠٦: ٥٥/٤). وقد جمع المفسر في هذا الإعراب بين رأيي سيبويه والفراء في معنى (لا جرم)، حيث يرى سيبويه أن معنى (جرم) هو (وجب) و(لقد حقّ) و(لا) زائدة، و(جرم) بمنزلة الفعل أي هو فعل ماض، والمفسّر يرى أنه يفيد معنى الوجوب، يعني وجب وحقّ.. في حين يرى الفراء أن معنى (لا جرم) هو (لا بدّ) و(لا محالة) (ينظر: الفرّاء، د.ت: ٨/٢)، و(لا) نافية للجنس، و(جرم) اسمها المبني على الفتح (ينظر: حسن، ٢٠٠٧: ٥٣٦/١). والمفسّر يشير إلى ذلك في إعراب (لا جرم) ويقول "(لا جرم) مثل (لا بدّ) لفظا ومعنى" (السيواسي، ٢٠٠٦: ٥٥/٤). أما مذهب الكوفيين، فهو نَصْب الاسم، أي إن اسم (لا) معرب منصوب وأن الفتحة فتحة إعراب (ينظر: الاستراباذي، ١٩٧٨: ١٥٥/٢. ابن مالك، ١٩٩٠: ٥٨/٢. أبو حيان، ١٩٩٨: ١٢٩٦/٣)*، وقد أشار المفسر إلى ذلك في أثناء تفسير قوله تعالى (فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ) {البقرة/١٩٧}، حيث يقول "قرئ بنصبهما بلا تنوين، ونصب (جدال) نفيا" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٠٠/١)، فالظاهر من كلامه أنه يرى الإعراب والنصب في اسم (لا)، لأن تلك الكلمات تقرأ حسب ما جاء في كتب القراءات بـ(الفتح من غير تنوين) (ينظر: ابن الجزري، د.ت: ٢١١/٢)، وليس بـ(نصبهما بلا تنوين)، وبذلك نجد المفسّر متبعا هنا مذهب الكوفيين – دون التصريح كعادته - حيث يرون أنه منصوب لأنه اكتفى بها (ينظر: الأنباري، ١٩٦١: ٣١٦/١).

أما ما يخص خبر (لا) النافية للجنس، فإنّ خبرها مرفوع، ويحذف إذا دلّ عليه دليل، أو بتعبير النحويين إذا كان لا يجهل، وذلك كثير عند الحجازيين، و واجب عند التميميين، مثاله (لا إله إلا الله)، وإن كان يجهل عند حذفه وجب

ثبوته عند الجميع، مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم (لا أحد أغير من الله) (البخاري، ١٩٨٧: ٧٢/٦) و (لا إله غيرُك) (البخاري، ١٩٨٧: ٦٠/٢-٦١)، وإن كان ظرفا أو مجرورا فالعرب كلهم ينطقون به (ينظر: ابن هشام، ١٣٧٨: ٢٦٢. ابن عقيل، ١٤١٠: ٢٥/٢. المالقي، ٢٠٠٢: ٣٣٧). وقد أورد المفسّر أكثر من رأي في بيان خبر (لا) النافية للجنس، دون ترجيح بينها، فتارة يجعل الظرف خبرا لـ(لا)، وأخرى يجعل المجرور خبرا لها. ففي تفسير قوله تعالى (يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَحْجُورًا) {الفرقان/٢٢}، يقول "قيل: (يومئذ) هو خبر (لابشرى)، فعامله محذوف، وقيل: الخبر (للمجرمين)" (السيواسي، ٢٠٠٦: ١٨٣/٣). فيجوز عنده الإخبار بالظروف عن المصادر، بجعل يومئذ وهو الظرف خبرا لـ(لا)، أو جعل الجار والمجرور خبرا (وينظر: درويش، ١٤٢٨: ٣٤٤/٥)، وقد أورد المفسر الرأيين بصيغة (قيل)، وذكر ذلك قبله العكبري (ينظر: العكبري، د.ت: ٩٨٣/٢).

* وأصل الاختلاف في كون اسم لا مبنيا أو معربا، يعود إلى الاختلاف في شرح ما قاله سيبويه "فتنصبه بغير تنوين"، حيث يرى الزجاج والسيرافي أن الفتحة فتحة إعراب وأن مراد سيبويه هو أنه معرب، لكنه مع كونه معربا، مركب مع عامله لا ينفصل عنه، كما لا ينفصل عشر، من خمسة، فحذف التنوين مع كونه معربا لتثاقله بالتركيب مع عامله. في حين أوّل المبرد قول سيبويه بأنها أي (لا)، نصبت الاسم أولا لكنه بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء، كما حذف في خمسة عشر، للبناء، اتفاقا.. (ينظر: رضي الدين الأستراباذي، ١٩٧٨: ١٥٥/٢). وردّ على ذلك بأن سيبويه نص على البناء في مكان آخر في كتابه إذ يقول "واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل "لك" فإنما يُذْهَب منه التنوين كما أُذْهِب من خمسةَ عشرَ، لا كما أذهب من المضاف". فهذا نص لا احتمال فيه.. (ينظر: ابن مالك، ١٩٩٠: ٥٨/٢).

الخاتمة

لاشكّ في أنّ دراسة النحو من خلال كتب التفسير، تعطي نفعا جما للدارسين والباحثين، فهي مرآة تعكس النحو العربي، والغرض الرئيس وراء البحث عن المواضيع النحوية فيها هو إطلالة جديدة على الكتب النحوية من خلال التفاسير، فالتفاسير هي المكان الذي طبقت فيه القواعد النحوية خير تطبيق واحتوت المناقشات والاختلافات اللغوية.

وبعد الاطلاع على تفسير (عيون التفاسير للفضلاء السماسير) للشيخ شهاب الدين السّيواسي، والبحث في المرفوعات من الأسماء فيه، خلص الباحث إلى ما يأتي:

١-كان الشيخ شهاب الدين السيواسي واسع العلم بالنحو العربي، ما ساعده على نضوج فكره ورأيه، فهو مفسر ونحوي، عني بقضايا النحو جميعها، ومنها المرفوعات من الأسماء، حيث يعرض القضية النحوية ومواطن الخلاف فيها.

٢-يميل المفسّر كثيرا إلى آراء المدرسة البصرية، ويجري على مذهبهم في تحليل القضايا النحوية، وتبرز النزعة البصرية في تناوله لمواضيع المرفوعات من الأسماء، كما مثّلنا في موضوع (إنْ) المخففة، إلا قليلا، كما في إعراب اسم (لا) النافية للجنس.

٣-كان المفسر من جملة من اعتقدوا واعتمدوا على نظرية العامل، ويبني آراءه النحوية عليها، ما يعني أن هذه النظرية هي السائدة في الدرس النحوي في زمن المفسر، وهو القرن التاسع للهجرة.

٤-اعتمد المفسر في تقدير المحذوفات من المرفوعات من الأسماء، على سياق النص، مقدرا إياها بما يناسب ذلك السياق، كما بيّنّا في تقدير خبر (إنّ) المحذوف.

٥-من دأب المفسر عدم تصريحه أحيانا بإعراب الكلمة، ولا الموضوع الذي يتناوله، مكتفيا بالإشارة إليه من خلال التمثيل له، كما مثّلنا له في موضوع (حذف المبتدإ).

٦-يجمع المفسّر كثيرا من الوجوه النحوية، دون الترجيح بينها، وهذا منهجه المهيمن على تفسيره وعلى موضوع المرفوعات من الأسماء خصوصا، لكنّ الباحث يرى أن المفسر يأتي بالرأي الراجح أولا، ثم يردفه بآراء أخرى بصيغة (قيل)، أو (ويجوز). ما يدل على أن الرأي الأول هو الراجح عنده.

٧-لم يمنع المفسّرَ تبحرُه في علم النحو، من الوقوع في هنات واضطراب، وقد أبرز البحث ثلاث حالات من تلك الهنات في باب المرفوعات من الأسماء، مبيّنا وجه صحتها.

٨-أثبت البحث عناية المفسر في باب المرفوعات بالتأويل النحوي، موظفا إياه في خدمة معاني الآيات التي تحتمل وجوها، فكانت تأويلاته تصب في خدمة النص القرآني.

٩-أضاف المفسر دلالة أخرى لـ(كان) التامة، وهي دلالة (الوقوع)، فضلا عن دلالات (الوجود والحدوث والحصول)، متبعا بذلك نهج سيبويه.

١٠-أطلق المفسر لفظ (الزيادة) على بعض الحروف، كما في (لات)، لكنّه أعطى وظيفة لهذه الزيادة، وهي (التوكيد).

المصادر والمراجع

١. ابن الجزري، د.ت: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، النشر في القراءات العشر. المحقق: علي محمد الضباع (المتوفى١٣٨٠هـ)، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

٢. ابن جني، ١٩٩٠: أبوالفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الرابعة، مشروع النشر العربي المشترك: الهيئة المصرية للكتاب/ مصر، دار الشؤون الثقافية/ العراق. ١٩٩٠.

٣. ابن الجوزي، ١٤٢٢: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير. المحقق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار الكتاب العربي/ بيروت، الطبعة الأولى. ١٤٢٢هـ.

٤. ابن عطية، ١٩٩٣: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية/ لبنان. الطبعة: الأولى. ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٥. ابن عقيل، ١٤١٠: قاضي القضاة بهاءالدين عبدالله بن عقيل (المتوفى ٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد. الناشر: انتشارات سيد الشهداء، قم/ إيران، الطبعة الأولى. ١٤١٠هـ.

٦. ابن مالك، ١٩٩٠: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد. المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٧. ابن منظور، ٢٠٠٦: الإمام العلامة أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي المصري. لسان العرب. دار نوبلس، بيروت/ لبنان، ٢٠٠٦.

٨. ابن هشام، د.ت: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. المحقق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، دون سنة النشر.

٩. ابن هشام، ١٣٧٨: جمال الدين ابن هشام الأنصاري، المتوفى سنة ٧٦١هـ. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الناشر: سيد الشهداء/ قم. الطبعة الثالثة. ١٣٧٨هـ.

١٠. ابن هشام، ١٤٣٤: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد. الناشر: ذوي القربى، قم/ إيران، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

١١. ابن يعيش، ٢٠١١: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل للزمخشري. قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٢. أبوحيان، ١٩٩٨: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

١٣. أبوحيان، ١٤٢٠: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير. المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر/ بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٤. أبو السعود، د.ت: محمد بن محمد بن مصطفى أبو السعود العمادي (المتوفى: ٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان. د.ت.

١٥. الأدنوي، ١٩٩٧: أحمد بن محمد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفى: ق ١١هـ)، طبقات المفسرين، المحقق: سليمان بن صالح الخزي. مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٦. الأزهري، ٢٠٠١: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٧. الاستراباذي، ١٩٧٨: رضي الدين الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

١٨. الأنباري، ١٩٦١: الشيخ الإمام كمال الدين أبوالبركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الأنباري النحوي (ت٥٧٧هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة/ مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م.

١٩. الأنباري، ١٩٩٧: عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري. (المتوفى: ٥٧٧هـ)، أسرار العربية. دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٢٠. الباباني، ١٩٥١: إسماعيل بن محمدأمين بن مير الباباني البغدادي المتوفى (١٣٩٩هـ). هدية العارفين، أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١. أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت/ لبنان.

٢١. البخاري، ١٩٨٧: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، الجامع الصحيح، حسب ترقيم فتح الباري، الناشر: دار الشعب/ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م. (تكملة الحديث: حَدَّثَنَا

حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلاَ شَيْءَ أَحَبُّ إِلَيْهِ المدْحُ مِنَ اللهِ لِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ قُلْتُ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللهِ ، قَالَ : نَعَمْ قُلْتُ وَرَفَعَهُ قَالَ نَعَمْ).

٢٢. البيضاوي، ١٤١٨: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل. المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، الناشر: دار إحياء التراث العربي/ بيروت، الطبعة: الأولى. ١٤١٨هـ.

٢٣. حاجي خليفة، ١٩٤١: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. مكتبة المثنى – بغداد/ العراق. ١٩٤١.

٢٤. حسن، ٢٠٠٧: عباس حسن، النحو الوافي. الناشر: مكتبة المحمدي، بيروت/ لبنان. الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٢٥. حقي، د.ت: إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي , المولى أبو الفداء (المتوفى: ١١٢٧هـ)، روح البيان، الناشر: دار الفكر، بيروت/ لبنان. د.ت.

٢٦. درويش، ١٤٢٨: محيي الدين درويش، إعراب القرآن الكريم وبيانه. الناشر كمال الملك، المطبعة: سليمان زادة، قم – إيران، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ.

٢٧. دليلة، ٢٠١١: د.دليلة مزوز. الأحكام النحوية بين النحاة وعلماء الدلالة: دراسة تحليلية نقدية، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

٢٨. الرازي، ١٤٢٠: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، مفاتيح الغيب. الناشر: دار إحياء التراث العربي/ بيروت، الطبعة: الثالثة. ١٤٢٠هـ.

٢٩. الرازي، ١٩٩٩: زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، مختار الصحاح، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٣٠. رياض زادة، ١٩٨٣: عبد اللطيف بن محمد بن مصطفى المتخلص بلطفي، الشهير بـ «رِياض زَادَه» الحنفي (المتوفى: ١٠٧٨هـ)، أسماء الكتب، المحقق: د. محمد التونجي، دار الفكر - دمشق/ سورية، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٣١. الزجاج، ١٩٨٨: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه. المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب/ بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٣٢. الزركلي، ٢٠٠٢: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م.

٣٣. الزمخشري، ٢٠٠٢: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ). تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به وخرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٤. السامرائي، ٢٠٠٧: الدكتور فاضل صالح السامرائي. معاني النحو. دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان. الطبعة الأولى. ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٣٥. السمين الحلبي، د.ت: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٣٦. سيبويه، د.ت: أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، كتاب سيبويه. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. دون سنة النشر.

٣٧. السيواسي، ٢٠٠٠: شهاب الدين أحمد بن محمود السيواسي، المتوفى (٨٦٠هـ). عيون التفاسير للفضلاء السماسير، دراسة وتحقيق: محمد منقذ مصطفى المراد، جامعة الأزهر، القاهرة. ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٣٨. السيواسي، ٢٠٠٦: شهاب الدين أحمد بن محمود السيواسي، المتوفى (٨٦٠هـ). عيون التفاسير للفضلاء السماسير، المشهور بتفسير الشيخ. حققه وعلق عليه الدكتور بهاء الدين دارتما. دار صادر/ بيروت، مكتبة الإرشاد/ إستانبول. الطبعة الأولى. ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٣٩. السيوطي، د.ت: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر:المكتبة التوفيقية/ مصر.

٤٠. السيوطي، ١٩٧٧: للشيخ عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، الفرائد الجديدة، وعليه المواهب الحميدة للشيخ عبدالكريم المدرس. مطبعة الإرشاد/ بغداد. ١٩٧٧.

٤١. السيوطي، ١٩٨٣: الإمام العلامة جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي (ت٩١١هـ)، الحاوي للفتاوي، في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٢. طاشكبري زادة: أحمد بن مصطفى بن خليل، أبو الخير، عصام الدين طاشْكُبْري زَادَهْ (المتوفى: ٩٦٨هـ)، الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، دار الكتاب العربي، بيروت/ لبنان.

٤٣. العطية، ٢٠١٠: الدكتور أحمد مطر العطية، كاد، استعمالها و دلالاتها، ٢٠١٠. مجلة جامعة دمشق/ المجلد ٢٦، العدد الثالث + الرابع.

٤٤. العكبري، ١٩٧٩: أبوالبقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨- ٦١٦هـ)، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن. دار: الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٤٥. العكبري، د.ت: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (المتوفى : ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن. المحقق : علي محمد البجاوي. الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

٤٦. الفراء، د.ت: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، معاني القرآن. المحقق: أحمد يوسف النجاتي/ محمد علي النجار/ عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة/ مصر، الطبعة الأولى.

٤٧. الفراهيدي، ٢٠٠٥: أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)، كتاب العين، دار إحياء التراث العربي، بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٤٨. القرطبي، ٢٠٠٣: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن. المحقق: هشام سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٩. كحالة، د.ت: عمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (المتوفى: ١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين. مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت/ لبنان. د.ت.ـ

٥٠. المالقي، ٢٠٠٢: الإمام أحمد بن عبدالنور المالقي (المتوفى ٧٠٢هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أ.د.أحمد محمد الخراط. دار القلم/ دمشق. الطبعة الثالثة، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٥١. المبرد، د.ت: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب. المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب/ بيروت.

٥٢. مصطفى، ١٩٣٧: إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة/ مصر. ١٩٣٧م.

٥٣. النحاس، ١٤٢١: أبوجعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٤. النسفي، ١٩٩٨: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (المتوفى: ٧١٠هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل. حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٥٥. هادي، ٢٠١٤: أ.د.هادي نهر. الشرح المعاصر لكتاب سيبويه. عالم الكتب الحديث، إربد/ الأردن. الطبعة الأولى. ٢٠١٤.

٥٦. الهرمي، ٢٠٠٨: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت٧٠٢هـ)، المحرر في النحو. تحقيق ودراسة: أ.د.منصور علي محمد عبدالسميع. دار السلام/ جمهورية مصر العربية. الطبعة الثانية. ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.